



بيان لجنة السياسة النقدية
١٧ مايو ٢٠١٨

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٧ مايو ٢٠١٨ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٦,٧٥% و ١٧,٧٥% على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٧,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٧,٢٥%.

استمر انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام في مارس وأبريل ٢٠١٨ ليصل الي ١٣,١٪، في حين استمر انخفاض المعدل السنوي للتضخم الأساسي في مارس وظل دون تغيير في أبريل عند نحو ١١,٦٪. وبذلك يعتبر معدل التضخم العام والأساسي في ابريل ٢٠١٨ هو الأدنى منذ مايو وأبريل ٢٠١٦، على الترتيب.

وقد استمر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الارتفاع للربع الخامس على التوالي ليسجل ٥,٣٪ في ديسمبر ٢٠١٧ ومتوسط قدره ٥,٠٪ خلال عام ٢٠١٧، وهو الأعلى منذ عام ٢٠١٠. كما استمر انخفاض معدل البطالة في مارس ٢٠١٨ ليصل الي ١٠,٦٪، وهو الأدنى منذ ديسمبر ٢٠١٠.

وعلى الرغم من تحقق المخاطر المحيطة بارتفاع الأسعار العالمية للبتروول، خاصة خلال أبريل ومايو ٢٠١٨، فقد ظلت النظرة المستقبلية للتضخم المحلي متنسقة مع تحقيق المعدلات المستهدفة من قبل البنك المركزي وهي ١٣% (± ٣%) في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ ومعدلات احادية بعد ذلك.

وبالإضافة الي تطور الأسعار العالمية للبتروول، استمرت وتيرة تقييد الأوضاع النقدية العالمية في تشكيل مخاطر من جانب الاقتصاد العالمي. فضلاً عن المخاطر من جانب الاقتصاد المحلي المتمثلة في الإجراءات المحتملة لإصلاح المالية العامة للدولة والضغط الناجمة من جانب الطلب.

ويتسق قرار اللجنة بتثبيت أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي مع تحقيق معدلات التضخم المستهدفة. وسوف تستمر اللجنة في متابعة التطورات الاقتصادية عن كثب، ولن تتردد في تعديل سياستها لتحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg